

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)



سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبومدين

أ.د. الطيب محمد القبي

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025 م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 5-65-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتَذُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لَتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي معرف

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. مصباح مفتاح الدليو	أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عبدالباسط اهلal الدبار
علي مصطفى مكادة	سفيان سالم الشعالي
خالد جمعة مهلهل	خالد محمد درياق

المحتويات

الصفحة	العنوان
3	كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
4	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
5	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
6	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعد عياش علي امعرف
34 - 7	أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد
48 - 35	تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 - 2020) أ. حليلة لزهة السماع
78 - 49	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي
102 - 79	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينة زليتن ومسلاتة د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزيمه
126 - 103	تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية دراسة حالة - الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية أ. عبد السلام محمد عبد الكريم

المحتويات

الصفحة	العنوان
154-127	مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب
180-155	دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نحوي رمضان خليفة اعبوده أ. ليلى مولود أحمد الكار
208-181	أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زويي أ. ملاك عاشور أمينسي العديلي أ. وردة نصر فرج صداقة
228-209	الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي
252-229	الإيرادات الضريبة وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
288-253	الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب دونة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل
318-289	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح
340-319	تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الجلياني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويدي
360-341	قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعة فرحات عقيل

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد
تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في
ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يؤثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: “النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح”، والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سُبل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدمة طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقاً علمياً لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعاً مهماً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة. ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أن يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعاً لِمَا فيه خير جامعتنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتراز كبير أن أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحوث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقاً من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعايشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أن يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كل باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي مفتاح التائب

عميد كلية الاقتصاد ورئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييماً شاملاً وإصلاحاً مستداماً يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستحدثات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكّل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإننا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأن يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 - 2023

أ. ملاك عاشور أمينسي العدلي

محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة درنة

malakashour581992@gmail.com

أ.د. أكرم علي محمد زوبي

أستاذ بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

a:ram.zoubi@uob.edu.ly

أ. وردة نصر فرج صداقة

محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة درنة

roodyroodynasser@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات التي أجريت على قوانين ضرائب الدخل في ليبيا على تمويل الإيرادات غير النفطية، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية عن الفترة من 1973م وحتى 2023م على امتداد 51 سنة وهي تمثل عدد المشاهدات في الدراسة، وتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتغيرات في الدراسة والتي تم استخلاصها من واقع نشرات مصرف ليبيا المركزي وكذلك البنك الدولي، وتبنت الدراسة اختبار فلييس برون (P-P)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أنّ التغيرات في التشريعات الضريبية من شأنها أن تؤثر زيادةً أو نقصاً على إيرادات الدولة الضريبية، وأنّ الإيرادات غير النفطية تتأثر بكل من معدل التضخم ومعدل الضرائب على الدخل إذ أنّ ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية، وبينما الارتفاع أو الزيادة في ضرائب الدخل يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية.

الكلمات الدالة: الإيرادات غير النفطية، قوانين ضرائب الدخل، إيرادات الضرائب، تمويل الخزانة، ليبيا.

The Impact of Modifies in Income Tax Laws on Financing Non-Oil Revenues in Libya: An applied study 1973 – 2023

Akram Ali M. Zoubi

Professor, Department of Finance and Banking
Faculty of Economics, University of Benghazi
a:ram.zoubi@uob.edu.ly

Malak Ashour Aladly

Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking
Faculty of Economics, University of Derna
malakashour581992@gmail.com

Wardah Nasr Faraj Sadaqah

Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking
Faculty of Economics, University of Derna
roodyroodynasser@gmail.com

Abstract

The study aims to identify the impact of modifies made to income tax laws on treasury financing in Libya. To achieve this objective, the time series method was used and some diagnostic tests were conducted for the study variables, which were extracted from the publications of the Central Bank of Libya as well as the World Bank, adopted the Phillips Perron test in its analysis, The study reached several key findings, most notably: changes in tax legislation, whether increases or decreases, have an impact on the state's tax revenues. Additionally, non-oil revenues are affected by both the inflation rate and income tax rate. An increase in inflation leads to a decrease in non-oil revenues, while an increase in income taxes results in higher non-oil revenues.

Keywords: Non-Oil Revenues, Income Tax Laws, Tax Revenues, Treasury Financing, and Libya

المقدمة:

تُعَدّ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من الروافد الأساسية لتمويل الإيرادات السيادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لِمَا لها من فوائد اجتماعية تهدف إلى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وأخرى اقتصادية تكمن في تمويل إيرادات الدول لإعادة إنفاقها على مشاريع البنى التحتية وكذلك الإنفاق منها على مصروفاتها التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تتبعها الدول لغرض تحسين الخدمات المقدمة لمواطنيها وتحفيز النشاط الاقتصادي وجلب الاستثمار المحلية والأجنبية. وفي ليبيا حدد حمودة وآخرون (بدون سنة نشر) المراحل التاريخية التي مرت بها التشريعات الضريبية في الآتي:

1. الضرائب المفروضة خلال العهد العثماني (1551-1911).
2. الضرائب المفروضة خلال الحكم الإيطالي (1911-1942).
3. الضرائب المفروضة - ما بعد الحرب العالمية الثانية - حكم الإدارات العسكرية البريطانية والفرنسية (1943-1951).
4. الضرائب المفروضة خلال العهد الملكي (1952-1968).
5. مرحلة التشريعات الضريبية الحديثة الأولى (1969 - 2010).
6. مرحلة التشريعات الضريبية الحديثة الثانية (2011 - 2024).

شهدت الحقبة التشريعات الضريبية الحديثة الأولى (1969 - 2010) صدور ثلاثة قوانين ضريبية خاصة بالضرائب المباشرة وهي: قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973، قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004، قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، وسيتم التركيز على هذه التشريعات الثلاث الأخيرة نظراً لتوفر بيانات رقمية عليها في حين تمّ استبعاد المراحل التاريخية السابقة لعدة أسباب منها تقادم الفترات وعدم احتوائها على بيانات، في المقابل المرحلة التاريخية الأخيرة (2011 - 2024) لم تصدر فيها أي تشريعات ضريبية، واستمر العمل بالقانون الأخير الصادر سنة 2010م.

الدراسات السابقة:

- تهدف دراسة (Afubero and Okoye 2014) إلى معرفة تأثير الضرائب على توليد الإيرادات في نيجيريا، كما استخدمت الدراسة البيانات الثانوية، ولتحقيق هدف الدراسة تبنى الباحث أيضاً المصادر الأولية للبيانات لتقديم وتحليل المعلومات للدراسة. وتمّ

اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المحسوب بمساعدة برنامج SPSS وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الضرائب لها مساهمة كبيرة في توليد الإيرادات ولها مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

- تهدف دراسة (Kalaš et al (2017 إلى استكشاف أثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1996-2016م، ويتضمن إطار المنهجية العديد من الاختبارات لتوضيح المشكلة المحتملة المتمثلة في عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي والتعدد الخطي وتحديد النموذج، وبناءً على الاختبارات التشخيصية تمّ إنشاء أنموذج انحدار بشكل مناسب، حيث تمّ تطبيق الإجراءات القياسية الاقتصادية الأساسية، وتعكس مصفوفة الارتباط علاقة قوية وإيجابية بين نمو الإيرادات الضريبية وضريبة دخل الشركات من ناحية ونمو الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، كما أنّ ضريبة الدخل الشخصي مرتبطة بشكل ضعيف بنمو الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر النموذج تأثيراً كبيراً لنمو الإيرادات الضريبية، في حين أنّ ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات ليس لها تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- تهدف دراسة المحميد (2023) إلى تحديد أثر الضرائب الحالية على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من الربع الأول 2016م إلى الربع الأول 2022م، واستخدمت الدراسة تحليل المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تحليل الانحدار المتعدد واختبار التكامل المشترك، وتمّ التوصل إلى نتيجة مفادها أنّ الضرائب بمختلف أنواعها لها أثر قوي وإيجابي على الإيرادات غير النفطية.

- تهدف دراسة شلوف (2023) إلى التعرف على الإيرادات الضريبية وأثرها على الميزانية العامة، وتمّ جمع البيانات عن طريق التقارير والإحصائيات التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، فأجريت الدراسة على مدار 5 سنوات (2015 - 2020)، وتوصّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انخفاض إيرادات الضرائب جرد ميزانية الدولة من أهم مصادر التمويل الأساسية للنفقات العامة، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على تقديم الخدمات.

- تهدف دراسة رحال والجعبري (2024) إلى التعرف على أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 5 لسنة 2015م على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين، وتبنّت الدراسة أسلوب السلاسل الزمنية 4 سنوات قبل صدور القانون 4 سنوات بعد صدور القانون،

حيث تمّ تحديد قيمة المتغيرات التابعة ومعالجتها على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وتمّ التوصل إلى نتائج أهمها: أنّ كلا من مؤشرات الادّخار المقاس بحجم الودائع البنكية، والاستهلاك المقاس بإنفاق الأسر، الناتج المحلي الإجمالي تأثر إيجابياً بصدور القانون، بينما مؤشر الاستثمار الأجنبي الأقل تأثراً بالتعديلات التي أجريت على القانون.

ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة:

مما تقدّم من عرض الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع أثر الضرائب على تمويل الإيرادات يمكن استخلاص النقاط التالية التي تُعدّ بمثابة تمييز لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة وهي:

1. لم تقدم الدراسات السابقة انعكاساً لأثر التعديلات في التشريعات الضريبية على تمويل الإيرادات غير النفطية، بالرغم من أنّ دراسة الحيميد (2023) تناولت أثر الضرائب بمختلف أنواعها على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.
2. لم تنظر الدراسات السابقة إلى استخدام بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات التضخم ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات ضابطة.
3. هذه الدراسة استخدمت سلسلة زمنية طويلة نسبياً امتدت إلى أكثر من 50 سنة (1973 - 2023) وهي الفترة التي غطت تطبيق أحكام القوانين الثلاثة الخاصة بضرائب الدخل.

مشكلة الدراسة:

يلاحظ أنّ الفترة من 1973 إلى 2010م والتي استمرت حوالي 38 سنة أصدرت الدولة ثلاثة قوانين ضريبية ومعدل قانون كل 13 سنة، إلّا أنّه خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024م لم تصدر الدولة أي تشريعات ضريبية، وهذا ما حدا بديوان المحاسبة بأنّ يذكر في تقريره (2022: 85) نص الملاحظة التالية: "تقادم القوانين والتشريعات المنظمة للضرائب وعدم وجود أي مقترحات للتعديل بما يضمن تحقيق أهداف المصلحة"، وبالرغم من ذلك فإنّ القانون رقم 7 لسنة 2010م لازال معمولاً به حتى تاريخه. وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما هو أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل التي أجرتها الدولة الليبية على إجمالي إيرادات

الدولة غير النفطية لغرض تمويل نفقاتها ؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات التي أجرتها الدولة الليبية على قوانين ضرائب الدخل - متمثلة في إيرادات الضرائب - على تمويل الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف تمت صياغة الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على التحليل النظري لمتغيرات الدراسة وبالأخص التغيرات في التشريعات الضريبية.
2. التعرف على التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وبالأخص التغيرات في التشريعات الضريبية.
3. مقارنة نتائج الإحصاء الوصفي مع الإطار النظري وبيان أسباب الاختلافات (إن وجدت).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية التي أجريت على بيئة الأعمال الليبية لدراسة أثر التعديلات التي قامت بها السلطات التشريعية المتعاقبة على قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية، مع الأخذ في الاعتبار بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات التضخم ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لأنه بدون هذه المتغيرات يمكن الحكم المبدئي على الأثر من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع)، الأمر الذي يحفز السلطات المختصة على إصدار قانون ضريبي يلبي رغبات الحكومة والمستثمرين وأفراد المجتمع.

فرضية الدراسة:

للإجابة على تساؤل الدراسة وتحقيقاً لهدفها تمت صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة وبصيغة صفرية وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية:

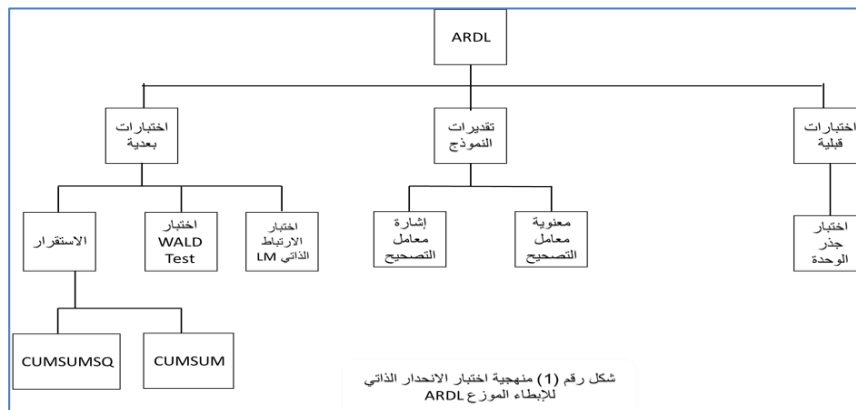
لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لإيرادات ضرائب الدخل على تمويل إجمالي إيرادات الدولة غير النفطية.

الفرضية البديلة:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) لإيرادات ضرائب الدخل على تمويل إجمالي إيرادات الدولة غير النفطية.

منهجية الدراسة:

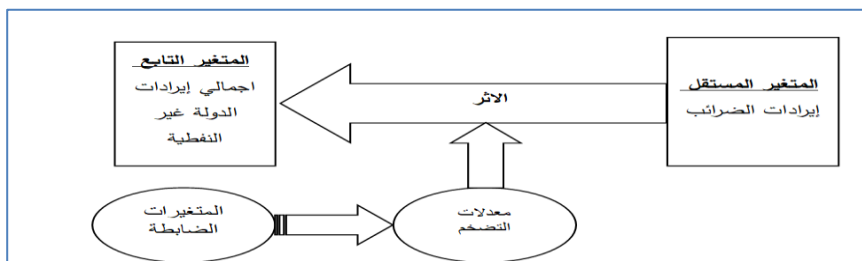
سيتم اتباع منهجية خاصة بهذه الدراسة متمثلة في سلسلة زمنية من 1973م تاريخ البدء في تطبيق القانون رقم (64) لسنة 1973م وحتى 2023م تاريخ سريان القانون الأخير لضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، ويمكن أن تأخذ منهجية الدراسة السياق الموضح في الشكل رقم (1) الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث.

متغيرات الدراسة:

الشكل (2) متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

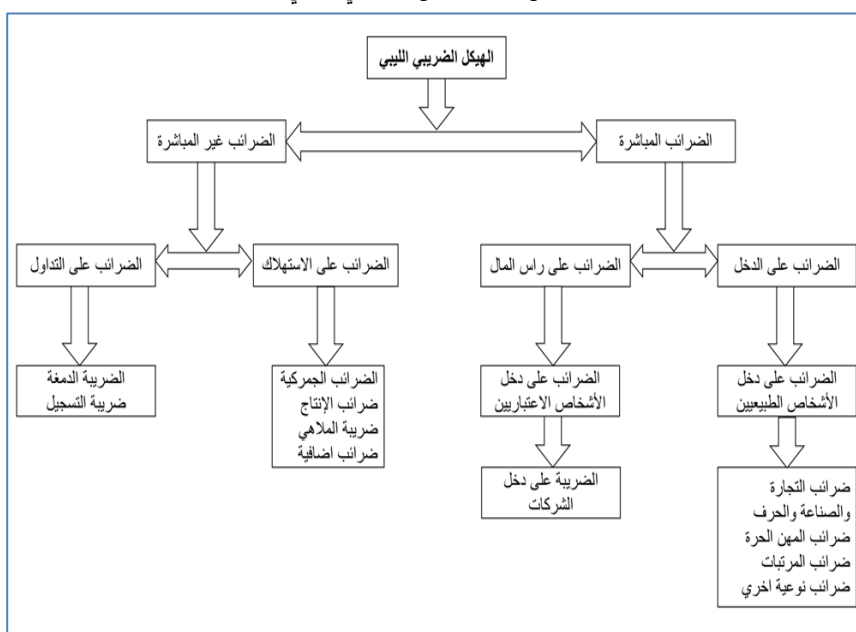
الإطار النظري:

الهيكل الضريبي الليبي:

الرسم التوضيحي التالي يبين العناصر الأساسية التي يتكون منها الهيكل الضريبي

الليبي:

الشكل (3) الهيكل الضريبي الليبي



المصدر بتصرف: مصلحة الضرائب (2016).

ومن الرسم التوضيحي السابق سيتم التركيز على الضرائب المباشرة وتحديدًا الضرائب على الدخل، وفي هذا الإطار سيتم تسليط الضوء على التشريعات الضريبية الحديثة الصادرة من الفترة 1973م إلى 2010م كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول (1) مقارنة بين معدلات الضريبة في القوانين وقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004، قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973

البيان	قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973	قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004	قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010
الضريبة على دخل العقارات	6000 دينار الأولي من الدخل - 15% 4000 دينار التالية من الدخل - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 25% 5% سنوياً	الغيت	الغيت
الضريبة على دخل الزراعة	4000 دينار الأولي من الدخل - 15% 4000 دينار التالية من الدخل - 20% 4000 دينار التالية - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 30% 5% سنوياً	الغيت	معداة
الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف	4000 دينار الأولي من الدخل - 15% 4000 دينار التالية من الدخل - 20% 4000 دينار التالية - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 30% 5% سنوياً	10,000 دينار الأولي من الدخل - 20% 20,000 دينار التالية من الدخل - 25% 30,000 دينار التالية من الدخل - 30% ما زاد على ذلك من الدخل - 35% 5% سنوياً	الضريبة سنوياً على الأرباح التجارية - 15% الضريبة سنوياً على الأرباح من الصناعة والحرف - 10%
الضريبة على دخل المهنة الحرة	4000 دينار الأولي من الدخل - 15% 4000 دينار التالية من الدخل - 18% 4000 دينار التالية من الدخل - 20% 4000 دينار التالية من الدخل - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 30% 5% سنوياً	10000 دينار الأولي من الدخل - 15% 20000 دينار التالية من الدخل - 20% 30000 دينار التالية من الدخل - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 30% 5% سنوياً	الضريبة سنوياً - 15%
الضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها	1800 دينار الأولي من الدخل - 8% 1200 دينار التالية من الدخل - 10% 1800 دينار التالية من الدخل - 15% 1800 دينار التالية من الدخل - 20% 1800 دينار التالية من الدخل - 25% ما زاد على ذلك من الدخل - 35% 15% سنوياً	4800 دينار الأولي من الدخل - 8% 4800 دينار التالية من الدخل - 10% ما زاد على ذلك من الدخل - 15% 5% سنوياً	12000 دينار الأولي من الدخل - 5% ما زاد على ذلك من الدخل - 10%
الضريبة على الدخل الخارجي للمقيمين في البلاد	15% سنوياً	20% سنوياً	5% سنوياً
الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف وحسابات التوفير	15% سنوياً	5% سنوياً	الغيت
الضريبة العامة على الدخل	4000 دينار الأولي من الدخل - معفاة 3000 دينار التالية من الدخل - 15% 5000 دينار التالية من الدخل - 25% 8000 دينار التالية من الدخل - 35% 15000 دينار التالية من الدخل - 45% 25000 دينار التالية من الدخل - 55% 40000 دينار التالية من الدخل - 65% 100000 دينار التالية من الدخل - 75% ما زاد على 200000 دينار - 90% 10000 دينار الأولي - 20% 20000 دينار التالية - 25% 30000 دينار التالية - 30% 40000 دينار التالية - 40% 50000 دينار التالية - 45% ما زاد على 150000 دينار - 60%	الغيت	الغيت
الضريبة على الشركات	ما زاد على 150000 دينار - 60%	200,000 دينار الأولي من الدخل - 15% 300,000 دينار التالية من الدخل - 20% 500,000 دينار التالية من الدخل - 25% 500,000 دينار التالية من الدخل - 30% 500,000 دينار التالية من الدخل - 35% ما زاد على ذلك من الدخل - 40%	الضريبة سنوياً - 20%

الضريبة على دخل العقارات:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة على دخل العقارات على النحو التالي: 6000 دينار الأولى من الدخل - 15%، 4000 دينار التالية من الدخل - 20%، ما زاد على ذلك من الدخل - 25%، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الناتج من الإيجارات، ولكن بمجرد صدور قانون رقم 4 لسنة 1978م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية (تطبيقاً لمقولة البيت لسكانه) أصبحت هذه الضريبة غير مفعلة بعد ثلاث سنوات منذ صدور قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م، وتبعاً لذلك لم تدرج في كلٍّ من قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004م، وقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، ولكن بعد 2011م أصدرت تشريعات تقرر الإيجارات العقاري، ونظراً لعدم وجود نص قانوني يتعامل مع هذا النوع من الدخل سنت مصلحة الضرائب تعليمات تفسيرية تمّ بموجبها معاملة الدخل الناتج من العقارات كأرباح تجارية تخضع الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف.

الضريبة على دخل الزراعة:

وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م، كانت الضريبة على دخل الزراعة من الدخل تعادل 5%، ولم تتغير في ظل تطبيق قانون ضرائب رقم 11 لسنة 2004م، ولكن بعد صدور قانون الضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 تمّ الإعفاء من الضريبة على دخل الزراعة؛ وذلك بغية تشجيع الأنشطة الزراعية.

الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف على النحو التالي: 4000 دينار الأولى من الدخل - 15%، 4000 دينار التالية من الدخل - 20%، 4000 دينار التالية من الدخل - 25%، وما زاد على ذلك من الدخل - 30%، وبعد صدور القانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004م كانت شرائح الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف على النحو التالي: 10000 دينار الأولى من الدخل - 20%، 20000 دينار التالية من الدخل - 25%، وما زاد على ذلك من الدخل - 35%، ووفقاً لقانون الضرائب

الدخل رقم 7 لسنة 2010 أصدرت تشريعات تقر بأن الضريبة سنوياً على الأرباح التجارية - 15%، والضريبة سنوياً على الأرباح من الصناعة والحرف - 10%.

ومّا تقدم يتضح من المقارنة بين القانون رقم 64 لسنة 1973م والقانون رقم 11 لسنة 2004م أنّه تمّ حذف الشريحة الرابعة التي سعرها 30% بالإضافة إلى زيادة مبلغ الشريحة الأمر الذي يسهم في انخفاض الحصيلة الضريبية، وبالكيفية ذاتها تمّ إلغاء كافة الشرائح في القانون الأخير والإبقاء على شريحة واحدة فقط، مع تشجيع الصناعة والحرف وتمييزها عن الأرباح التجارية بتخفيض سعر الضريبة بدلاً من التوحيد كما في القانون الأول والثاني.

الضريبة على دخل المهن الحرة:

وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة على دخل المهن الحرة على النحو التالي: 4000 دينار الأولى من الدخل - 15%، 4000 دينار التالية من الدخل - 18%، 4000 دينار التالية من الدخل - 20%، وبعدها 4000 دينار التالية من الدخل - 25%، وما زاد على ذلك من الدخل - 30%، وبعد صدور القانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004م كانت شرائح الضريبة على دخل المهن الحرة على النحو التالي: 10000 دينار الأولى من الدخل - 15%، 20000 دينار التالية من الدخل - 20%، 30000 دينار التالية من الدخل - 25%، وما زاد على ذلك من الدخل - 30%، أمّا طبقاً لقانون رقم 7 لسنة 2010 تمّ توحيد الضريبة على دخل المهن الحرة بمقدار 15%.

مما سبق يتبيّن أنّ المشرّع زاد من قيمة الشريحة في القانون رقم 11 لسنة 2004م مع الإبقاء على نفس أسعار الضريبة وفي المقابل قام بإلغاء الشرائح وتوحيد الضريبة في شريحة واحدة وبسعر الشريحة الأقل سعراً في القوانين السابقة الأمر الذي ينجم عليه انخفاض في الحصيلة الضريبية، وهذا ما سيتم التأكيد عليه في التحليل الوصفي لمتغير الدراسة المستقل.

الضريبة على الأجور والمرتبات وما في حكمها:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة على دخل الأجور والمرتبات وما في حكمها على النحو التالي: 1800 دينار الأولى من

الدخل - 8%، 1200 دينار التالية من الدخل - 10%، 1800 دينار التالية من الدخل - 15%، 1800 دينار التالية من الدخل - 20%، 1800 دينار التالية من الدخل - 25%، ما زاد على ذلك من الدخل - 35%، أما بعد صدور قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004م فكانت شرائح الضريبة على دخل الأجور والمرتبآت وما في حكمها على النحو التالي: 4800 دينار الأولى من الدخل - 8%، 4800 دينار التالية من الدخل - 10%، ما زاد على ذلك من الدخل - 15%، وفي ظل قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م تمّ تعديل الضريبة المفروضة لتصبح كالتالي: 12000 دينار الأولى من الدخل - 5%، ما زاد على ذلك من الدخل - 10%.

وبناءً على ما سبق فإنّ المشرّع أعفى العاملين في الوحدات الحكومية الممولة بالكامل من الدولة من أداء هذه الضريبة، علاوة على ذلك تمت زيادة الإعفاء مقابل الأعباء العائلية مقارنة بالقوانين السابقة، وزيادة قيمة الشرائح تدريجياً، فضلاً عن ذلك تمّ تخفيض سعر الضريبة على هذا التصنيف من الضرائب النوعية، وكل هذه التغيرات مجتمعة تؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية للدولة.

الضريبة على الدخل الخارجية للمقيمين في البلاد:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كان معدل الضريبة على الدخل الخارجية 15% سنوياً تستقطع من الدخل الناتجة في الخارج، وعند صدور قانون رقم 11 لسنة 2004م زاد معدل الضريبة على الدخل الخارجية للمقيمين في البلاد إلى 20% سنوياً، وتبعاً لذلك لم تدرج في قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، ويعود السبب إلى عدم إدراج هذه الضريبة في القانون الأخير إلى تبني المشرّع مبدأ عدم الازدواج الضريبي، حيث تفرض هذه الضريبة من المنبع أي من مصدر حدوث الدخل في الدول التي تحقق فيه الدخل.

الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف وحسابات التوفير:

وفقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كان معدل الضريبة يقدر بـ 15%، وبمجرد صدور قانون رقم 11 لسنة 2004م انخفض معدل هذه الضريبة إلى 5% سنوياً تستقطع من الفوائد الناتجة عن الودائع، وبصدور القانون رقم 7 لسنة 2010م

لم يتغير معدل الضريبة على فوائد الودائع عن 5% سنوياً تستقطع من الدخل الخاضع لها، ولم تحظ هذه الضريبة باهتمام المشرع بالإضافة إلى قلة الحصيلة الضريبية منها بسبب أنّ معظم الليبيين يفضلون عدم التعامل بالفوائد لإيمانهم أنّ من يتعامل بها يأذن بحرب من الله ورسوله.

الضريبة العامة على الدخل:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة العامة على الدخل على النحو التالي: 4000 الأولى من الدخل - معافاة، 3000 دينار التالية من الدخل - 15%، 5000 دينار التالية من الدخل - 25%، 8000 دينار التالية من الدخل - 35%، 15000 دينار التالية من الدخل - 45%، 25000 دينار التالية من الدخل - 55%، 40000 دينار التالية من الدخل - 65%، 100000 دينار التالية من الدخل - 75%، ما زاد على 200000 - 90%، ولم تدرج هذه الضرائب في كلّ من قانون رقم 11 لسنة 2004م، وقانون رقم 7 لسنة 2010م. وجرى العرف الضريبي على تسميتها بضريبة الدخل العام، وهي تفرض على الممولين نتيجة للدخل المتحصل عليه من مختلف الأنشطة الأخرى التي تخضع للضرائب النوعية بعد استنزال الضرائب المدفوعة لكل نوع وبهذا يتكون وعاء هذه الضريبة، وهذا الصنف من الضرائب تصاعدياً يصل سعر الضريبة في الشريحة الأعلى إلى 90% طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة 1973م، إلّا أنّ المشرع الضريبي الليبي ارتأى إلغاء هذه الضريبة لأسباب منها:

1. عدم إثقال كاهل الممولين بضريبة إضافية على دخولهم المحققة من أنشطة مختلفة.
 2. العمل على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين لِمَا له من فوائد تعود على الدولة.
- وفي المقابل من الممكن أن يؤدي إلغاء هذه الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبية للدولة.
- ### الضريبة على الشركات:

طبقاً لأحكام قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م كانت شرائح الضريبة على الشركات على النحو التالي: 10000 دينار الأولى من الدخل - 20%، 20000 دينار التالية من الدخل - 25%، 30000 دينار التالية من الدخل - 30%، 40000

دينار التالية من الدخل - 40%، 50000 دينار التالية من الدخل - 45%، ما زاد على 150000 دينار - 60%، وعند صدور قانون رقم 11 لسنة 2004م تمّ تعديل هذه الضريبة وذلك على النحو التالي: 200000 دينار الأولى من الدخل - 15%، 300000 دينار التالية من الدخل - 20%، 500000 دينار التالية من الدخل - 25%، 500000 دينار التالية من الدخل - 30%، 500000 دينار التالية من الدخل - 35%، وما زاد على ذلك من الدخل - 40%، وبصدور قانون رقم 7 لسنة 2010م تمّ تعديل ضريبة الدخل على الشركات لتصبح 20% سنوياً، ويلاحظ أنّ سعر الضريبة على الشركات في تناقص مستمر، حيث كانت الشريحة الأعلى في القانون رقم 64 (60%) ثم تقلصت لتصبح 40% في القانون التالي ويستقر السعر عند 20% في القانون الأخير.

ومن التحليل المبدئي للتغيرات التي طرأت على قوانين ضرائب الدخل كضريبة مباشرة سواء كانت على الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين، والتي يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنّ هذه التغيرات والتعديلات التي أجرتها الدولة على القوانين من شأنها أن يكون لها أثر معاكس على الحصيلة الضريبية للدولة كإيرادات ضريبية، وبالتالي يجب مقارنة ذلك مع ما سيتم التوصل إليه من الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لاحقاً.

الإيرادات غير النفطية:

تتكون في ليبيا من كلفة الإيرادات المحققة باستثناء الإيرادات المحققة من نشاط النفط والغاز، والتي تشمل كلا من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى والتي تتضمن إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي وإيرادات الاستثمارات الخارجية والداخلية وغيرها.

الجانب العملي:

يتكون الجانب العملي لهذه الدراسة من قسمين الأول معني بتجميع البيانات من ميدان الدراسة، والثاني خصص للتحليل الوصفي والاستدلالي وذلك على النحو الآتي:

الدراسة الميدانية:

تمّ تجميع البيانات التي تخص هذه الدراسة من المصادر الثانوية والمتمثلة في نشرات مصرف ليبيا المركزي (نشرات مختلفة)، بالإضافة إلى منشورات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي سيتم تحليلها وصفيًا واستدلاليًا وذلك وفقاً للسياق الآتي:

الدراسة التحليلية:

تنقسم الدراسة التحليلية إلى جانبين الأول يُخصّص للإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، في حين أُفرد الثاني للإحصاء الاستدلالي لغرض اختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الإحصاء الوصفي: يختص هذا الجزء باستخدام الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والمتمثل في النسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية، وذلك لغرض مناقشتها مع ما تمّ التوصل إليه في الإطار النظري:

الجدول (2) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 64 لسنة 1973م

مقارنة مع إجمالي إيرادات الدولة

ت	السنوات	إيرادات الضرائب	النسبة للإجمالي	الإيرادات غير النفطية	النسبة للإجمالي	نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية
1	1973	36.50	0.3%	146.10	0.3%	25.0%
2	1974	54.40	0.5%	229.70	0.5%	23.7%
3	1975	71.90	0.6%	304.30	0.6%	23.6%
4	1976	94.30	0.8%	384.10	0.8%	24.6%
5	1977	128.10	1.1%	423.20	0.8%	30.3%
6	1978	170.70	1.5%	502.10	1.0%	34.0%
7	1979	190.50	1.6%	640.60	1.3%	29.7%
8	1980	276.80	2.4%	857.40	1.7%	32.3%
9	1981	336.30	2.9%	1,407.20	2.8%	23.9%
10	1982	398.10	3.4%	1,192.00	2.4%	33.4%
11	1983	441.10	3.8%	1,197.10	2.4%	36.8%
12	1984	391.90	3.3%	1,320.10	2.6%	29.7%
13	1985	352.80	3.0%	1,166.00	2.3%	30.3%
14	1986	328.10	2.8%	1,131.30	2.3%	29.0%
15	1987	317.00	2.7%	1,091.90	2.2%	29.0%
16	1988	329.80	2.8%	1,450.60	2.9%	22.7%
17	1989	506.80	4.3%	1,470.30	2.9%	34.5%
18	1990	357.00	3.0%	1,055.40	2.1%	33.8%
19	1991	375.00	3.2%	877.50	1.7%	42.7%
20	1992	357.00	3.0%	1,382.20	2.8%	25.8%
21	1993	435.00	3.7%	1,485.90	3.0%	29.3%
22	1994	363.80	3.1%	2,229.70	4.4%	16.3%
23	1995	438.00	3.7%	2,453.80	4.9%	17.8%
24	1996	444.00	3.8%	2,781.40	5.5%	16.0%
25	1997	441.00	3.8%	2,803.10	5.6%	15.7%
26	1998	535.00	4.6%	3,043.10	6.1%	17.6%
27	1999	620.10	5.3%	2,697.30	5.4%	23.0%
28	2000	637.10	5.4%	3,640.60	7.3%	17.5%
29	2001	706.80	6.0%	3,465.10	6.9%	20.4%
30	2002	715.10	6.1%	3,102.20	6.2%	23.1%
31	2003	890.60	7.6%	4,260.00	8.5%	20.9%
الإجمالي		11,740.60	100.0%	50,191.30	100.0%	
المتوسط الحسابي		378.73	3%	1,619.07	3%	26%
الانحراف المعياري		202.45	2%	1,117.41	2%	7%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي ومنشورات البنك الدولي.

يبين الجدول رقم (2) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 64 لسنة 1973م مقارنة مع إجمالي إيرادات الدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1973م إلى سنة 2003م، وكانت إيرادات الضرائب في أعلى قيمة لها في سنة 2003م، إذ قدرت بقيمة 890.60 ونسبة 7.6%، بينما كانت أدنى قيمة لها في سنة 1973م حيث قدرت بمبلغ 36.50 ونسبة 0.3%، في حين كانت الإيرادات غير النفطية في أعلى قيمة لها سنة 2003، وقدرت بمبلغ 4,260.00 ونسبة 8.5%، وكانت أدنى قيمة في سنة 1973م وقدرت بمبلغ 146.10 ونسبة 0.3%. أما نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية فسجلت أعلى قيمة لها سنة 1991م بنسبة 42.7%، وأدنى قيمة لها في سنة 1997م بنسبة 15.7%.

الجدول (3) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 11 لسنة 2004م

مقارنة مع الإيرادات غير النفطية

ت	السنوات	إيرادات الضرائب	النسبة للإجمالي	الإيرادات غير النفطية	النسبة للإجمالي	نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية
1	2004	1,037.60	8%	5,021.20	14%	20.7%
2	2005	1,044.00	9%	4,565.30	13%	22.9%
3	2006	1,259.70	10%	5,495.50	16%	22.9%
4	2007	1,376.00	11%	6,632.00	19%	20.7%
5	2008	2,790.50	23%	11,613.90	34%	24.0%
6	2009	2,504.80	20%	9,519.50	27%	26.3%
7	2010	2,247.50	18%	9,431.50	27%	23.8%
	الإجمالي	12,260.10	100%	52,278.90	100%	
	المتوسط الحسابي	1,751.44	14%	7,468.41	14%	23%
	الانحراف المعياري	685.16	6%	2,514.38	5%	2%

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي ومنشورات البنك الدولي.

يوضح الجدول رقم (3) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 11 لسنة 2004م مقارنة مع الإيرادات غير النفطية خلال الفترة الممتدة من سنة 2004م إلى سنة 2010م، وكانت إيرادات الضرائب في أعلى قيمة لها سنة 2008م إذ قدرت بمبلغ 2,790.50 ونسبة 23%، أما أدنى قيمة لها فكانت في سنة 2004م بمقدار 1,037.60 ونسبة 8%، وكانت الإيرادات غير النفطية في أعلى قيمة لها في سنة 2008م بمبلغ 11,613.90 ونسبة 34%، وسجلت أدنى قيمة لها في سنة 2005م بمقدار 4,565.30 ونسبة 13%، وحقت نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير

النفطية أعلى قيمة لها في سنة 2009م بمعدل 26.3%، بينما كانت أدنى قيمة لها تتمثل في سنتين 2004، 2007م بنسبة 20.7%.

الجدول (4) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010م مقارنة مع إجمالي إيرادات الدولة

ت	السنوات	إيرادات الضرائب	النسبة للإجمالي	الإيرادات غير النفطية	النسبة للإجمالي	نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية
1	2011	460.70	4%	1,681.40	2%	27.4%
2	2012	617.60	5%	4,065.70	4%	15.2%
3	2013	851.00	7%	2,987.90	3%	28.5%
4	2014	660.90	5%	1,566.70	2%	42.2%
5	2015	671.30	6%	6,245.70	7%	10.7%
6	2016	716.90	6%	2,179.70	2%	32.9%
7	2017	845.20	7%	3,128.60	3%	27.0%
8	2018	1,063.50	9%	15,667.80	17%	6.8%
9	2019	945.50	8%	25,970.50	28%	3.6%
10	2020	633.00	5%	17,538.00	19%	3.6%
11	2021	798.60	7%	2,251.10	2%	35.5%
12	2022	1,381.00	11%	3,841.10	4%	36.0%
13	2023	2,412.30	20%	4,225.40	5%	57.1%
الإجمالي		12,057.50	100%	91,349.60	100%	
المتوسط الحسابي		927.50	8%	7,026.89	8%	25%
الانحراف المعياري		483.58	4%	7377.65	8%	16%

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على نشرات مصرف ليبيا المركزي ومنشورات البنك الدولي.

يبين الجدول رقم (4) إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010م مقارنة مع إجمالي إيرادات الدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011م إلى سنة 2023م، حيث سجلت إيرادات الضرائب أعلى قيمة لها في سنة 2023م بمقدار 2,412.30 وبنسبة 20%، بينما كانت أدنى قيمة لها في سنة 2011م وقدرت بمبلغ 460.70 وبنسبة 4%، وحققَت الإيرادات غير النفطية أعلى قيمة لها في سنة 2019م بمبلغ 25,970.50 وبنسبة 28%، أما أدنى قيمة لها فكانت في سنة 2014م بمبلغ 1,566.70 وبنسبة 2%، وكانت نسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية في أعلى قيمة لها في سنة 2023م بمعدل 57.1%، وأدنى قيمة لها خلال السنتين 2019، 2020م بمعدل 3.6%.

وبناءً على البيانات الواردة في الجدول رقم (2)، (3)، (4) تمت المقارنة بين إيرادات الضرائب طبقاً للقانون رقم 64 لسنة 1973م، والقانون رقم 11 لسنة 2004م، والقانون رقم 7 لسنة 2010م مع إجمالي إيرادات الدولة، وتبين أنّ إجمالي إيرادات الضرائب كما هو

موضح في الجدول رقم (2) قدر بمبلغ 11,740.6، بينما كان إجمالي إيرادات الضرائب وفقاً للجدول رقم (3) بقيمة 12,260.10، وكان إجمالي الضرائب في الجدول رقم (4) بمقدار 12,057.50، أمّا إجمالي الإيرادات غير النفطية في الجدول رقم (2) فبمقدار 50,191.30، بينما كان إجمالي الإيرادات غير النفطية في الجدول رقم (3) بمقدار 52,278.90، بينما حقق إجمالي الإيرادات غير النفطية في الجدول رقم (4) مقدار 91,349.60.

ووضّح الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي لإيرادات الضرائب بمقدار 378.73 بنسبة 3%، بينما كان المتوسط الحسابي في الجدول رقم (3) بمقدار 1,751.44 بنسبة 14%، وكان المتوسط الحسابي طبقاً للجدول رقم (4) 927.50 بنسبة 8%، وحقّق الانحراف المعياري لإيرادات الضرائب في الجدول رقم (2) مقدار 202.45 بنسبة 2%، بينما كان الانحراف المعياري في الجدول رقم (3) بمقدار 685.16 بنسبة 6%، وبَيّن الجدول رقم (4) الانحراف المعياري لإيرادات الضرائب بمقدار 483.58 بنسبة 4%.

وكان المتوسط الحسابي لنسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية في الجدول رقم (2) بمعدل 26%، بينما في الجدول رقم (3) كان بمعدل 23%، وفي الجدول رقم (4) حقق المتوسط الحسابي لنسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية معدل 25%، وكان الانحراف المعياري لنسبة إيرادات الضرائب إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية في الجدول رقم (2) بمعدل 7%، بينما كان الانحراف المعياري في جدول رقم (3) بمعدل 2%، وكان في الجدول رقم (4) بمعدل 16%.

وسيتّم مناقشة النتائج المتوصّلة إليها مع الإطار النظري للدراسة، حيث استمر العمل بالقانون رقم (64) لسنة 1973م 31 سنة وكان المتوسط الحسابي 378.73 مليون دينار، في حين تمّ تطبيق القانون رقم (11) لسنة 2004م لفترة 7 سنوات وكان المتوسط الحسابي لهذه الفترة 1751.44 مليون دينار، وبالمقارنة مع الإطار النظري يلاحظ أنّ هناك خلاف بينهما، حيث يشير الإطار النظري أنّ التغيرات في التشريعات الضريبية من شأنها أنّ تخفّض من إيرادات الدولة الضريبية، ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة إلى: الزيادة في عدد السكان، و/أو زيادة عدد الموظفين في الدولة، و/أو التوسّع في الأنشطة الاقتصادية وفسح المجال أمام القطاع الخاص، وأخيراً التحول من الاشتراكية إلى اقتصاد

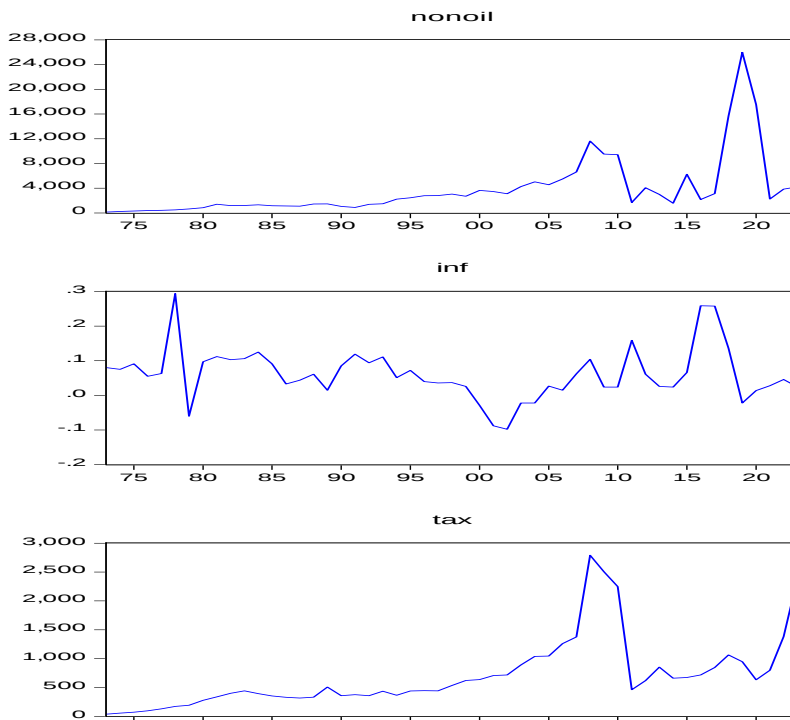
السوق المفتوح.

أما فيما يتعلق بمقارنة القانون رقم (11) لسنة 2004م والذي استمر لفترة 7 سنوات فكان المتوسط الحسابي لهذه الفترة 1751.44 مليون دينار مع القانون رقم (7) لسنة 2010م والذي تم تطبيقه لأكثر من 15 سنة وكان المتوسط الحسابي 927.50 مليون دينار، وهنا يتطابق التحليل الوصفي مع الإطار النظري ولأسباب تم التطرق إليها، ويمكن إضافة أسباب أخرى منها الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والحروب الأهلية، بالإضافة إلى إعفاء العاملين بالجهات الممولة من الدولة من أداء ضريبة الدخل على المرتبات وغيرها.

الإحصاء الاستدلالي (السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة):

تم إجراء اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة حسب ما هو مبين بالشكل الموضح أدناه:

الشكل (3) استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10.

يلاحظ من الشكل (3) أنّ البيانات لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل التضخم، والإيرادات غير النفطية، وإيرادات الضرائب كانت متذبذبة طيلة فترة الدراسة، كما أنّ شكل البيانات يوضح احتمالية استقرار البيانات في المستوى بمعنى أنّ متوسطها ثابت وتباينها ثابت عبر الزمن، ولا يمكن الحكم على ذلك إلا بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة:
اختبار جذر الوحدة:

للكشف عن سكون (استقرار) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة استخدم الباحث اختبار فليبس برون $Phillips-Perron (P-P)$ كما موضح بالجدول رقم (5)، وأسفرت نتائج الاختبار عن عدم سكون متغير الدراسة الإيرادات غير النفطية (nonoil) عند المستوى حيث القيمة المحسوبة للاختبار وعند الحد الثابت، والحد الثابت والاتجاه، وبدون، وكانت أقل من القيمة الحرجة (الجدولية) بمستوى المعنوية أقل من 0.05، بينما أسفرت النتائج عن سكون (استقرار) هذه السلسلة عند الفرق الأول $I(1)$ ، حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) بالحد الثابت، والحد الثابت والاتجاه، وبدون عند مستوى معنوية أقل من 5%. بينما أسفرت نتائج اختبار فليبس برون $Phillips-Perron (P-P)$ عدم سكون (استقرار) السلسلة الزمنية لمتغير ضرائب الدخل (tax) عند المستوى وبالحد الثابت، والحد الثابت والاتجاه، وبدون، حيث كانت القيمة المحسوبة للاختبار أقل من القيمة الجدولية وعند مستوى المعنوية أكبر من 0.05، بينما استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ بالحد الثابت، والحد الثابت والاتجاه، وبدون، حيث كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية أقل من 5%. وأسفرت نتائج الاختبار أيضاً وحسب ما موضح بالجدول أنّ السلسلة الزمنية لمتغير معدل التضخم (inf) استقرت عند المستوى حيث ظهرت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، بالثابت والثابت والاتجاه وبدون.

الجدول (5) اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

	المتغير	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			القرار
		Prob*			Prob*			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
PP	nonoil	2.749579	2.899637	2.074447	9.703930	9.453978	9.217560	مستقر عند I(1)
		2.921175	3.502373	1.947520	2.922449	3.504330	1.947665	
	Tax	1.311100	2.536659	0.075211	5.680427	5.582564	5.404830	مستقر عند (1)
		2.921175	3.502373	1.947520	2.922449	3.504330	1.947665	
	inf	4.731544	4.738770	3.321032	—	—	—	مستقر عند I(0)
		2.921175	3.502373	1.947520	—	—	—	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة للتعرف على استقرار (سكون) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين أن: المتغير التابع (NON OIL) (الإيرادات غير النفطية) استقر عند الفرق الأول، أما المتغير المستقل والمتمثل في ضرائب الدخل (Tax) فاستقر عند الفرق الأول، في حين متغير معدل التضخم (INF) استقر عند المستوى؛ وبالتالي من الأنسب استخدام نموذج (ARDL).

أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة (ARDL):

قبل إجراء تقدير أنموذج (ARDL) يجب اختيار فترة الإبطاء المثلى:

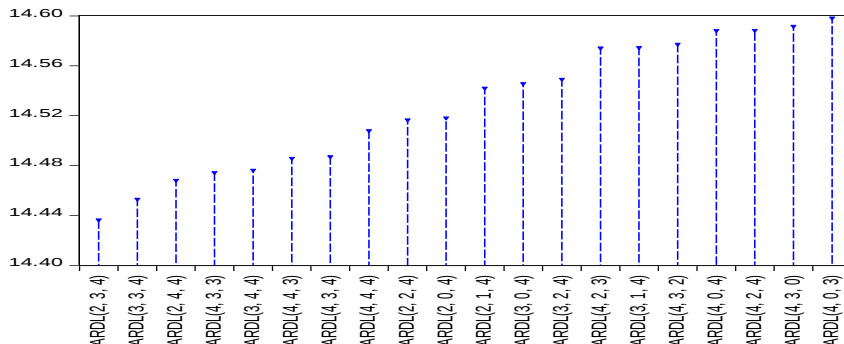
اختيار فترة الإبطاء المثلى:

بإجراء اختبار فترة الإبطاء المثلى يتبين من الشكل التالي أن الأنموذج الذي يمثل أفضل

فترة إبطاء هو $ARDL(2,3,4)$.

الشكل (4) اختبار فترة الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

اختبار الحدود Bound test :

يبيّن الجدول رقم (6) اختبار الحدود Bounds Test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث يشير الجدول أنّ قيمة (F-statistics) المحسوبة (6.997520) أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، ولذا فإنّه يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج، ويتم قبول الفرض البديل (H_1)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول (6) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Sig	I (0)	I (1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.997520	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	47		Finite Sample: n=50	
		10%	2.788	3.513
		5%	3.368	4.178
		1%	4.695	5.758
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.788	3.54
		5%	3.368	4.203
		1%	4.8	5.725

المصدر: من إعداد البحات بالاعتماد على برنامج EViews10.

أنموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأجل القصير:

تشير نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأثر في الأجل القصير بالجدول رقم (7) إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث: معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى المعنوية أقل من 1%، وتبيّن معلمة تصحيح الخطأ أنّ 53% تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن. وهذا يعني أنّه يمكن العودة إلى الوضع التوازني خلال سنة وثمانية شهور تقريباً، وتوضّح معلومات الأثر في الأجل القصير أنّ ضرائب

الدخل بإبطاء سنة واحدة (TAX) ذات أثر موجب ومعنوي على الإيرادات غير النفطية. في حين معدل التضخم (INF) ذو أثر موجب ومعنوي على الإيرادات غير النفطية بفترة إبطاء واحدة وفترتي إبطاء.

معلمة تصحيح الخطأ ومعلومات الأثر في الأجل القصير:

سيتم توضيح معلمة تصحيح الخطأ ومعلومات الأثر في الأجل القصير في الجدول رقم

(7) المبين أدناه:

الجدول (7) معلمة تصحيح الخطأ ومعلومات الأثر في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression			تصحيح خطأ الانحدار ARDL	
Dependent Variable: D(TAX)			المتغير التابع: D(TAX)	
Selected Model: ARDL (2, 3, 4)			الأفمؤذج المختار: ARDL (2, 3, 4)	
Case 2: Restricted Constant and No Trend			الحالة 2: ثابت مقيد وبدون اتجاه	
Sample: 1973 2023			العينة: 1973-2023	
Included observations: 47			المشاهدات المتضمنة: 47	
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	t	القيمة الاحتمالية
D (TAX (-1))	0.437221	0.138593	3.154714	0.0033
D(INF)	432.1839	559.0398	0.773083	0.4447
D (INF (-1))	2342.955	734.9428	3.187943	0.0030
D (INF (-2))	1526.403	647.7757	2.356375	0.0242
D(NON OIL)	0.059231	0.014335	4.131920	0.0002
D (NON OIL (-1))	-0.076509	0.017166	-4.457024	0.0001
D (NON OIL (-2))	-0.017348	0.013938	-1.244697	0.2215
D (NON OIL (-3))	-0.059992	0.017937	-3.344591	0.0020
CointEq (-1) *	-0.530610	0.096253	-5.512643	0.0000
R-squared	0.572152	Mean dependent var		49.31915
Adjusted R-squared	0.482079	S.D. dependent var		395.0797
S.E. of regression	284.3260	Akaike info criterion		14.30854
Sum squared resid	3071969.	Schwarz criterion		14.66282
Log likelihood	-327.2506	Hannan-Quinn criter.		14.44186
Durbin-Watson stat	2.209968			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

معلومات الأثر في الأجل الطويل:

تشير نتائج تقدير الأثر في الأجل الطويل بالجدول رقم (8) أنّ الإيرادات غير النفطية

تتأثر بكل من معدل التضخم (INF) وضرائب الدخل (TAX) حيث: معدل التضخم

ذو أثر سالب ومعنوي على الإيرادات غير النفطية في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معلمة الانحدار (-3829.4) وهي معنوية عند مستوى المعنوية أقل من 5% وتعني أنه إذا ارتفعت معدلات التضخم بمقدار وحدة واحدة انخفضت الإيرادات غير النفطية بمقدار (3829.436)، وهذا ما يؤكد عليه جادو وآخرون (2021) بأن معدل التضخم له أثر عكسي على أهم القطاعات في الوطن العربي.

كما أسفرت نتائج التقدير عن وجود أثر موجب ومعنوي عند مستوى المعنوية أقل من 1% لضرائب الدخل على الإيرادات غير النفطية. حيث يظهر الجدول أنه إذا ارتفعت ضرائب الدخل بمقدار وحدة واحدة ارتفعت الإيرادات غير النفطية بمقدار (0.154904)، وهذا ما يتفق مع ما توصل إليه المحييميد (2023)⁽¹⁾ في دراسته التي أجريت على المملكة العربية السعودية والتي أكد من خلالها أن ضرائب الدخل لها أثر موجب ومعنوي على الإيرادات غير النفطية.

الجدول (8) معلمات الأثر في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-3829.436	1793.931	-2.134662	0.0399
NONOIL	0.154904	0.027280	5.678293	0.0000
C	445.5733	168.9564	2.637209	0.0124
EC = TAX - (-3829.4361*INF + 0.1549*NONOIL + 445.5733)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

الاختبارات التشخيصية لأنموذج الدراسة:

للتحقق من كفاءة الأنموذج القياسي المقدر أجرى الباحث مجموعة من الاختبارات التشخيصية (Riseduale Diagnostic Tests) يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة الأنموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدرة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير لمتغيرات الدراسة وفقاً للسياق الآتي:

(1) اختلفت دراسة المحييميد (2023) عن هذه الدراسة من حيث عدد السنوات التي أجريت عليها الدراسة والتي استمرت من 2016 إلى الربع الأول من سنة 2022 وقسمت السنوات إلى أربع وكانت عدد المشاهدات 25 مشاهدة، بالإضافة إلى عدم استخدام دراسة المحييميد للمتغيرات الضابطة مثل التضخم.

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يُعد اختبار (LM Test) من أهم الاختبارات التي تفصح عما إذا كان هناك ارتباط ذاتي لبواقي معادلة الانحدار، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (9) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.686022	Prob. F (4,31)	0.1783
Obs*R-squared	8.397928	Prob. Chi-Square (4)	0.0780

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

يشير الجدول رقم (9) إلى أنّ نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ببواقي النموذج من خلال اختبار (LM Test) أنّ قيمة (F-statistic) غير معنوية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني قبول فرض العدم (H_0) الذي ينصّ على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالبواقي ورفض الفرض البديل (H_1)، أي أنّ النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

يعتمد اختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity Test) من نوع (Breusch-Pagan-Godfrey) على ما إذا كان تباين البواقي المقدّر لمعادلة الانحدار والذي يقوم على المتغيرات المستقلة، وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (10) اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.961165	Prob. F (11,35)	0.4976
Obs*R-squared	10.90392	Prob. Chi-Square (11)	0.4513
Scaled explained SS	24.91300	Prob. Chi-Square (11)	0.0094

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews10.

كما يشير الجدول (10) أيضاً إلى نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) حيث استخدم الباحثين اختبار Breusch-

Pagan-Godfrey، واختبار ARCH وأوضحت النتائج المبينة بالجدول أنّ قيمة (F-statistic) غير معنوية مما يعني قبول فرض العدم (H_0) ورفض الفرض البديل (H_1)، ما يعني أنّ النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الخاتمة:

حاولت الدراسة التحقق من أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا لبيانات تمتد من عام 1973 إلى 2023، ويُعدّ فهم وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات أمراً مهماً للدولة الليبية إذ تساعد في تبني سياسة سليمة لإدارة الضرائب التي تُعدّ أحد أهم أدوات السياسة المالية بالشكل الذي يحقق تنمية وزيادة الإيرادات غير النفطية والتي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تحليل البيانات المالية تمّ التوصل إلى الآتي:

النتائج:

- من التحليل النظري لقوانين ضرائب الدخل والإحصاء الوصفي والاستدلالي القياسي تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
1. إنّ التغيرات في التشريعات الضريبية من شأنها أن يكون لها أثر سلبي على إيرادات الدولة غير النفطية وهذا من الناحية النظرية.
 2. الإيرادات غير النفطية تتأثر سلباً بمعدل التضخم في ليبيا.
 3. نظرياً الانخفاض في معدلات الضريبة على الدخل يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات غير النفطية.
 4. وصفيّاً في مرحلة التغيير الأول من القانون رقم (64) لسنة 1973م إلى القانون رقم (11) لسنة 2004م زادت الإيرادات الضريبية الأمر الذي يؤثر إيجابياً على الإيرادات غير النفطية، وهو ما يتنافى مع ما تمّ التوصل إليه نظرياً.
 5. وصفيّاً أيضاً التغيير من القانون رقم (11) لسنة 2004م إلى القانون رقم (7) لسنة 2010م أدى إلى انخفاض الحصيلة من ضرائب الدخل وهو ما يتوافق مع ما تمّ التوصل إليه نظرياً.
 6. هناك أثر إيجابي ومعنوي للإيرادات الضريبية على إيرادات الدلة غير النفطية وكان هذا من الناحية الاستدلالية.

7. إن الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والحروب الأهلية تُعدّ سبباً من أسباب انخفاض إيرادات الدولة الضريبية.

8. الانخفاض في معدلات الضرائب على الدخل تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

يمكن تقسيم توصيات هذه الدراسة إلى توصيات عامة وتوصيات علمية بإجراء دراسات مستقبلية لتطوير موضوع الدراسة، وهي كالآتي:

التوصيات العامة:

بناءً على نتائج الدراسة النظرية والعملية يمكن استخلاص التوصيات الآتية:

1. تلبية لملاحظات ديوان المحاسبة بخصوص تقادم التشريعات الضريبية الليبية يجب العمل على إصدار قانون ضرائب الدخل يلبي طموحات المستثمرين المحليين والأجانب وأفراد المجتمع والأشخاص الاعتباريين باعتبارهم من الممولين الرئيسيين لمصلحة الضرائب.

2. العمل على التحول الرقمي في مصلحة الضرائب الأمر الذي يقلل من البيروقراطية الإدارية.

3. العمل على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية بدلاً من استخدام وسائل الدفع التقليدية مثل السداد النقدي لما له من مخاطر على الممولين والمصلحة على حد سواء.

التوصيات العلمية:

توصي الدراسة بمجموعة من الدراسات المستقبلية التي تفسح المجال للباحثين الآخرين بدراستها وهي كالآتي:

1. إعادة الدراسة مع استبدال إيرادات الضرائب بإيرادات الجمارك.

2. دراسة أثر الإيرادات غير النفطية على إجمالي إيرادات الدولة.

3. دراسة أثر الإيرادات غير النفطية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

4. دراسة أثر الإيرادات الأخرى على إجمالي الإيرادات غير النفطية للدولة.

5. استخدام متغيرات ضابطة أخرى غير التضخم مثل أسعار صرف الدينار ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وغيرها.

المصادر والمراجع:

- جادو، السيد حسن وسعيد عباس محمد رشاد وأحمد عبد السلام جغيف الناصري (2021)، دراسة اقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء أهم القطاعات الإنتاجية في الوطن العربي، المؤتمر الدولي الخامس لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة 2021 (ICBAA).
- حمودة، نور الدين عبد الله وحسني رمضان الشتيوي ومحمود الزروق الشاوش (بدون سنة نشر)، دراسة تاريخية انتقادية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا: دراسة تاريخية انتقادية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا.
- ديوان المحاسبة (2022) تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022م.
- رحال، أكرم وسندس الجعبري (2024)، أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم 5 لسنة 2015م على المؤشرات الاقتصادية في فلسطين، مجلة القدس للبحوث الأكاديمية، (3): 78 - 90 .
- شقولوف، محمد فوج (2023)، "الضريبة وأثرها على الميزانية العامة لدولة ليبيا"، دراسات محاسبية، ديسمبر العدد الخامس: 335 - 371.
- مجلس قيادة الثورة -سلطة تشريعية سابقة- (1973) قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م.
- مصلحة الضرائب (2016) موسوعة التشريعات الضريبية الحديثة في ليبيا، منشورات مصلحة الضرائب.
- مؤتمر الشعب العام - السلطة التشريعية السابقة- (1978) قانون رقم 4 لسنة 1978 م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية.
- مؤتمر الشعب العام - السلطة التشريعية السابقة- (2004) قانون ضرائب الدخل رقم 11 لسنة 2004م.
- مؤتمر الشعب العام - السلطة التشريعية السابقة- (2010) قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م.
- Afuberoh, D., & Okoye, E. (2014). The impact of taxation on revenue generation in Nigeria: A study of federal capital territory and selected states. International journal of public administration and management research, 2(2), 22-47.
- Kalaš, B., Mirović, V., & Andrašić, J. (2017). Estimating the impact of taxes on the economic growth in the United States. *Economic Themes*, 55(4), 481-499.